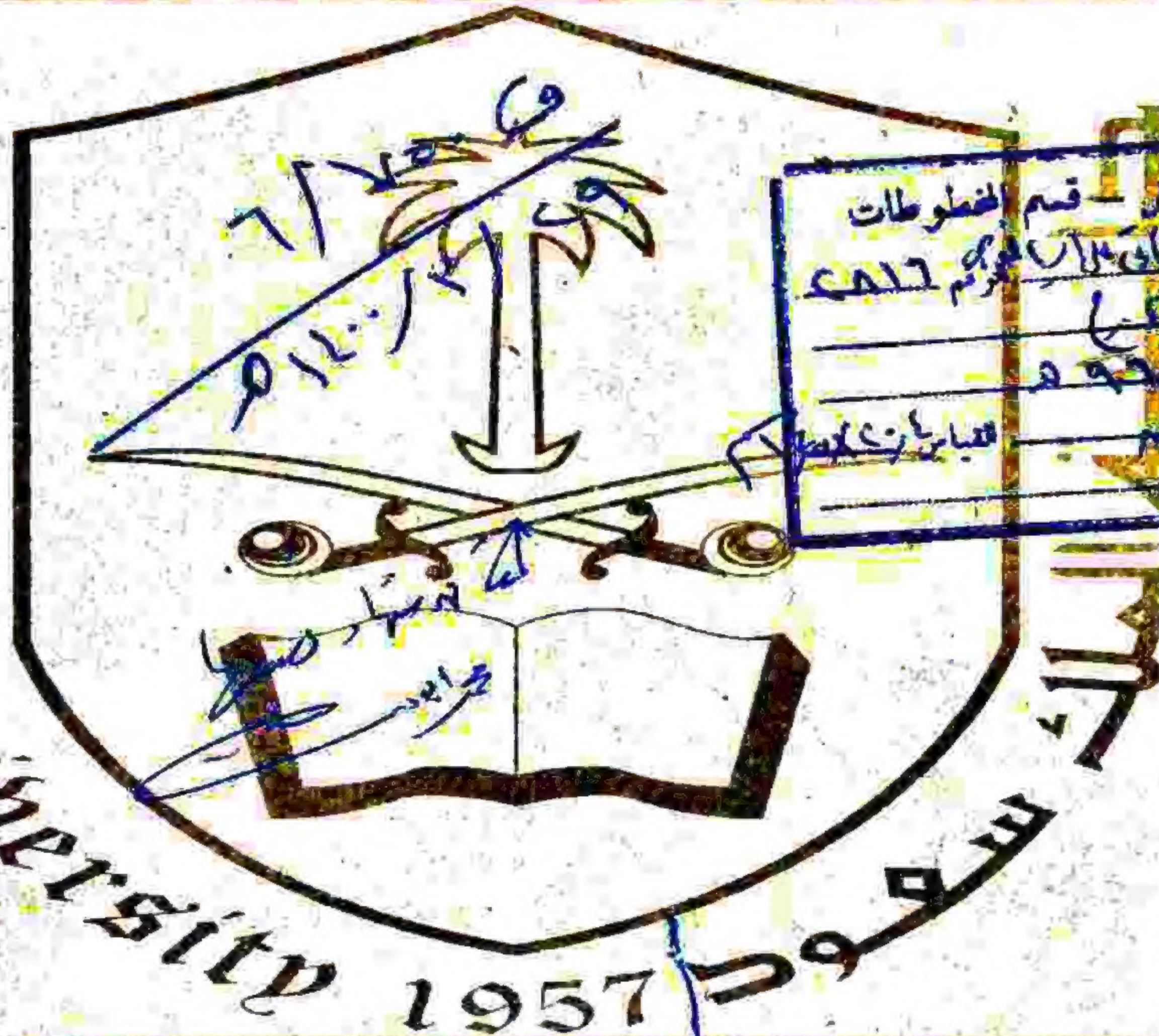


No.

الرقم

Date.

King Saud University



مكتبة جامعة الرياض	قسم المخطوطات
اسم الكتاب	اسم المؤلف
اسم المؤلف	تاريخ النسخ
عدد الأوراق	ملاحظات

Copyright © King Saud University

س

١٦  
ع



١٦٠  
ح

حاشية على شرح الكاظمي على ايساغوجي (شرح بالقول) .  
كتبت في سنة ٩٦١ هـ .

١٢٠ ق ٢١ س ٤٠ ر ٢٠ خ ٥٠ ر ١٤ س

نسخة حسنة ، خطها معتاد .

٢٨١٦

الازهرية ٣ : ٢٣ ، كشف الظنون ٢٠٦

١- المنطق أ- تاريخ النسخ .





King Saud U

117

سنة الحلة

سنة

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
اسم الكتاب: تاريخ طي العرب  
اسم المؤلف: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
تاريخ النسخ: 961 هـ  
عدد الأوراق: 14  
الرقم المكتبي: 844

1957



خرم دابة الارض كشافه كثر مشاي اذن دابة الارض  
 بقر برهانه صفتنه مسجد موندن بقر برهانه  
 التمشي زراع اذوني اول برهانه برهانه او موزندون برهانه  
 او موزين وارنج او ابي بلي اطم مقداري اول موزين  
 روايته او موزين بقره اقامت بقره برهانه موسي ناله  
 عصا سي اول برهانه سليمان يوزوني اول عصا ايله مؤ  
 غلامه النذره سجد سي رينه دكوره ديه بوكشي بقره  
 اهلي در اول عصا دكوري يير براف بلي اول موزينه  
 يوزوني بوريه يوزني اول ددي ودني سليمان ناله يوزني  
 كي ايله كافر لره النذره برطغه بقره يوزلري قبان  
 اول اسبو علامه كذا اول نذري غايت محقر در  
 معالغه تفصيلي ميم ديه مصباح نظر ايلسون  
 لطره البرايث يوزند كم تيس وماء كرات ولبطرح به  
 عود ونيور في البيت يجمع عليه البرايث وكذا  
 دم التيس في زبدية يجمع عليه البرايث ميم  
 بر كسنة ناله يوزني قاني دكسه يوزند اقامه قان  
 ايله النذره ياز ددر شام هام كام قام حوطه لوطه  
 غايت مجر بدر



Co

Y

Saud University















**على حال** لان معناه انه على تقدير كونه على حال ان **قال** الماهية الانسانية اى شئ لا يخلو عن الماهية  
 لثاني الحرك بالادوية **قال** والفرد اما **قال** لا فاعلم ان المقدم من بيان معمم اللفظ الى المفرد والمركب  
 شرع الآن في معمم المفرد الى الكل والجزئية **قال** والمفرد معمم الى الكل وحزب اه **قال** فان قلت لم قسم  
 المقدم اللفظ المفرد الى الكل والجزئية وكون اللفظ المركب مع ان كل واحد منهما قسم من اللفظ **قلت** لان كل كلمة  
 اللفظ المركب وجزئية ما يكون مظهر جزئية وجزئية الماهية هو المفرد فان المركب من الكل والركب من الجزئية  
 جزئية فيكون الكلية والجزئية عارضة اولاً بالذات على المفرد وثانياً على المركب ولا بد من ذكر قسم اللفظ المفرد  
 اليها وكون المركب فان قلت لم تقدم الكل على الجزئية وتقدم السارح على الكل قلت لان المقدم نظراً الى انه الكل  
 جزئياً والجزئى كالاتىفة الذي هو جزء لجزء مثلاً والجزء مقدم على الكل وان شئت نظر الى ان مفهوم الجزئية هو  
 ومفهوم الكل عدم وهو موصوفه مقدم وكلا السطر حسن **قال** نفس تصور مفهوم الماهية من حيث ان متصور  
 فان من من تصور تصور موصوفه من حيث ان متصور قلنا لان نفس التصور جزء لقيام النفس الجزئية وجزئية الكل  
 يستلزم جزئية الماهية ولا يجوز انقسام الماهية الى جزئيين من تفسير لتقسيم انقسام الى الكل والجزئية فان قلت  
 لم تقسم المفرد الى الكل والجزئية مع ان كل واحد منهما اولاً بالذات صفة المفرد وثانياً بالعرض صفة اللفظ سميت  
 الدالة باسم للدولة قلت لان معمم اللفظ المفرد اليها قريب لانهم المبتدئين من تقسيم المعنى اليها والله اعلم  
 حقيقة **قال** انما قيد المفهوم بالتصور اه **قال** كانه اشار الى الجواب سواء المقدر وسواء يقال لم قال المقدم  
 الجزئية ما يمنع نفس تصور مفهوم من مجموع الشكوك ولم يقل الجزئية ما يمنع مفهوم من وقوع الشكوك فاجاب بغيره  
 وانما قيد المفهوم بالتصور اه ماصلة الى يقال لو لم يعد المفهوم بالتصور بل قال الجزئية ما يمنع مفهوم من وقوع  
 الشكوك فيدل ان الماهية اصبحت موصوفة الذي هو انما قيد الجزئية لان ما يمنع من وقوع الشكوك فيه بالنظر الى الدليل  
 الخارجى ولا يكون تعريف الجزئية مانعاً ولا تعريف الكل جامعاً ولما قيد بالتصور فربح على تعريف الجزئية واجبت  
 الوجوه وغل في تعريف الكل لانه تصور مفهوم لم يمنع من وقوعه في وان كان مانعاً بالنظر الى الدليل الخارجى  
 فيكون الجزئية مانعاً وتعريف الكل جامعاً **قال** والكل لافراقى **قال** لا فاعلم ان المقدم من بيان تقسيم اللفظ  
 المفرد الى الكل والجزئية شرع الان في معمم الكل الى الذات والعرضي موه الجزئية قلت لان الجزئية افاضل

الاشق

الى شئ آخر وذكر الشئ اما ان يكون كذا ولا فافاه كانه الاول لا يكون الا موصوفه وان كان الثاني يكون موصوفه  
 ملا يكون فافاه ولا موصوفه لان الثاني والعرضي لا يكون موصوفه ولا موصوفه لا يكون موصوفه لان قلت لم تقدم  
 الذات على العرضي ولم عمل بالعكس قلت لان مفهوم الذات وجودي ومفهوم العرضي عدمي والوجود مقدم  
 عليه فلما ان الذات اما نفس الشئ كالتصور مثلاً او افاضل فيه او جزء منه والعرضي خارج عنه ونفس الشئ وجزئ  
 مقدم على الخارج من فافاه قلت لم اعلم المقدم لان الذات والعرضي في الكل موه الجزئية مع ان كل واحد  
 منها قسم من المفرد قلت لان كل جزئى عين ماصدة عليه لا يكون موصوفه ولا فافاه ولا فافاه لا يتصور فيه هذا  
 الانقسام ولا بد من ذكر اعتبار الانقسام المذكور في الكل موه الجزئية **قال** يا سيدي ان الغرض من فافاه فان الغرض  
 الذي عبارة عن المصولة التي اهل الذي هو مقصد الغرض وفافاه الغرض وغيره فذكر من جزئياته المصولة  
 واهل لان الغرض مركب من المصولة التي اهل **قال** وعلى هذا يكون نفس الماهية وتعالى ان يقول اللهم  
 ان نفس الماهية كانت من العرفيات وانما يكون ان كان فافاه عن تلك الحقيقة فلا يكون نفس الماهية فافاه  
 لعدم موهولها ولكن الحقيقة لا عرضها لعدم خروجها عنها بل يكون واسطه بين الذات والعرضي الماهية لانها  
 يقال هذه العبارة لم تكن في كلام المقدم لانها افاضل الذات لان الذات تدرك التقدير ما يكون  
 ما يكون موهولاً حقيقة جزئية ونفس الماهية عين مقصد جزئياتها كالاتىفة مثلاً فان جزئياتها  
 وخروجها بغيره كذا وحصلها في الطيوان الناطق الذي غير الانسان وغيره فذكر من الانواع  
 وفعال الذات ما ليس معرض ان الذات موهول بالاشتراك على معنيين المعنى الاول ما يكون موهولاً  
 لا معناه جزئياته والمعنى ما ليس معرض والمعنى اعم من المعنى الاول لان نفس الماهية موهولاً على المعنى الثاني  
 موهول الاول كذا العرضي معنيين الاول ما لا يكون موهولاً موهولاً موهولاً والمعنى الثاني ما يكون فافاه  
 عن تلك الحقيقة والمعنى الاول اعم من المعنى الثاني لان نفس الماهية معرض على المعنى الاول موهولاً الثاني  
 لان بعض الاعراض من شئ مطلقاً اعم من بعض الاعراض منه **قال** لا يقال ان الذات هو المستلزمات  
 حاصل هذا السؤال ان يقال ان نسب الذات على نفس الماهية لا يجوز لان الذات سواء الذي نسب الى الذات  
 فافاه اليه النسبة وتلك الماهية عين الذات فلو كانت فافاه لزم انساب الشئ الى نفسه هو

اشق

قريب

انما يكون  
 كانه  
 اخر  
 جز  
 وعرض  
 خارج عنه

انما يكون  
 كانه  
 اخر  
 جز  
 وعرض  
 خارج عنه

الذات متصور بالاشتراك  
 مع معنيين الاول  
 ما يكون موهولاً  
 حقيقة جزئياته  
 اشق في ما ليس معرض

OP



في لانه المشوب لا بد ان يكون مغايرا للمشوب اليه فلا يكون التعريف الثاني للذات صحيحا فنعين  
 التعريف الاول **وهو** لا نقول انه اي حاصل هذا الجواب ان يقال ان للذات معنيين اللغوي وهو  
 الذي نسب اليه الذات والاصطلاح وهو الذي ما كان خارجا عن مصدره سواء كان داخل  
 فيها او لا وسواء كان انما يرمي على المعنى اللغوي الذي لا يكون مرادوا من المعنى العرفي الذي هو المراد  
**فان** اعلم ان الذات اما بصلة فصل او بغيره فان قلت لم قسم الذات لاهذه الاقسام الثلاثة فوالله  
 قلت لان الجنس والفعل والنوع لا بد ان لا يكون خارجا عن الشيء والعرفي لا بد ان يكون خارجا عنه  
 فلا يجوز انقسام العرفي اليها ولا بطل فكل قسم المصنوع للذات دون العرفي **وهو** لان كان مقولا في  
 جواب ما هو الجنس المركب انه لا خصوصية ايضا فهو الجنس فانه قلت لم قسم الجنس على النوع والفصل  
 ولم ينقل الفصل فقلت انما عدته على النوع فلان الجنس عزه والنوع كل لانه مركب من الجنس والفصل  
 والجزء مقدم على الكل طبعيا فقدمه وضعها لموافق الوضع الطبعي وما بعده على الفصل فلان الجنس  
 اعم من الفصل والاعم لزمه سحق التقديم فان قلت لم قدم النوع على الفصل مع انه الفصل جزء والجزء  
 مقدم على الكل كما مر انما قلت وان كان معدما على النوع فاما الالاف لا معدم عليه لانه لا لا جزء  
 صورته لم يكون وحيث معد في الزمان فاما مقدم هذا الاعتبار ولان النوع ما هو كاسم محقق  
 خلاف الفصل ولا بطل فذكر قدم **وهو** فانه اذا استعمل عن الانسان والفرس باحدا فان قلت ان  
 المنقسم لاهذه الاقسام المذكورة عند صاحب هذا الفن هو المفهوم الحاصل في العقل دون اللفظ  
 قسم اليها جاز اسمته للذات اسم المدلول لان صاحب هذا الفن يبحث اولاً بالذات عن احوال  
 المعاني وتانيا بالعرض عن احوال اللفظ والمقرر اعتبر القسم المجازي لانه صواب في العقل واللفظ  
 دون المعنى والمفهوم قلت المجازية ترتيب الماهية المبتدئ من التقسم للتعريف واعلم عند هذا  
 بان كل مقول على كثيرين **وهو** في كل جنس سائر جميع الكليات منها كانه او فصلا او نوعا او  
 خاصة او عرضا عاتما وقولا مقول على كثيرين محققا بالمقاييس فخرج النوع كالانسان مثلا وقولا  
 في جواب ما هو الجنس الفصل وقولا في ايجابه للماهية والعرض العام **وهو** كما رددت ان

جاءت

جاءت بان يقال لان ان قوله كل راد لا طائل منه لانه جنس واما قوله مقول فاما ان ذكره لانه مقول على  
 كثيرين فانه قلت لان ان الكل جنس الجنس فانه جنس الشيء لا بد وان يكون اعم منه وحيث الجنس اعم  
 من مطلق الجنسية لان سائر جنس الجنس وغيره من الاجناس كالحيوان وغيره قلت من الكليات  
 والجنس لا يصدق على كل جنس واحص منه اعتمادا كونه جنس الجنس فيكون اعم منه من وجه واحد  
 من وجه اخر فنكره ما لا لانه كونه جنس الجنس **وهو** متفقين بالمقاييس **وهو** فانه قلت ما لا مقول  
 قولنا فاما سائر الاعتراف عن جميع الاعراض للجنس حاصل بدونه قلت احتمل ان يكون بيان الواقع و  
 اتمام ماهية الجنس لان جميع العصبية النوع لا يجب ان يكون للاعتراض بل كونه لبيان الواقع وقام  
 كالمحرك بالارادة في تعريف الحيوان فانه تعلم من قوله حساس انه محرك بالارادة لكن ذكره لبيان الواقع  
 واتمام الماهية **في** جواب ما هو مظهر الكليات الباقية واما اقسام الفصل ولانها مقولة  
 في جواب ان شيء هو لانه جواب ما هو ولا جوابه ان شيء هو كاسية ايضا ان شاء الله تعالى لان تمام  
 ماهية الجنس فانه قلت لان الانسان تمام الماهية المختصة بزيادة الانسان هو الحيوان الناطق و  
 الخاصة المختصة بزيادة الحيوان الناطق مع الشخص فلا يكون الانسان الا الماهية المشتركة بين  
 افراد وكون الماهية المختصة به قلت لا افتاء في اتمام ماهية كل واحد من افراد الانسان هو الانسان  
 واما الفوارض المشخصة فلا تميز بالاهتمام الماهية **وهو** ويرسم بان كل مقول على زيد وعمر وبكر  
 وفالذات من الافراد المختلفة بالعدد دون الحقيقة فان حقيقة الكل هو الانسان **وهو** كل مقول على كثيرين  
 لما هو زيد وعمر وبكر وفالذات وغيره كقوله الكل متفقه في الحقيقة التي هو الحيوان الناطق **وهو** فلان  
 الجنس انه مقول على كثيرين مختلفين بالمقاييس كالحق ان المقول على الانسان والفرس وغيره فكل  
 وصقته كل واحد منها عاقل فحقته الآخر فان حقيقة الانسان هو الحيوان الناطق وحقيقة الفرس  
 هو الحيوان الساجد **وهو** وان كان الذات غير مقول فان قلت لم لم يكن الفصل مقولا في جواب

جاءت

المشتركة في جواب ما هو لانه  
 ان يكون حقيقة مشتركة  
 بين الاشياء كالجنس او حقيقة  
 مشتركة كالنوع والافعال  
 كذلك



جوابه ليس هو له ولو قال في وجوده اه اى كان اشارته الى السؤال مقدر وسواء يقال ان تعريف الفصل  
غير جامع لخير الفصل الذي يميز الشئ عن الشاركة في الوجود كما ان تركب ماهية من امرين متساويين  
كالجواهر المركبة من امرين متساويين فان كل واحد منهما غير الجوهر عن الشاركة في الوجود وكون الجنس  
لان اقول كان اشارته الى السؤال وسواء يقال ان الفصل على ضربين الاول ما يميز الشئ عن شئ  
اخر يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يفرقه عن الفرس والبغل وغير ذلك من  
الاشياء المشتركة للانسان في الحيوانية والثاني ما يميز الشئ عن شئ اخر في الوجود كما ان تركب  
شئ من الامرين المتساويين والامور المتساوية كالجنس العلة للمركب من اوتب او من اوتب و  
فان كل واحد من معنيين الامرين او هذه الامور غير الجنس العلة كالجوهر مثلا عن الشاركة في الوجود  
لان الجنس لا يلائم شئ منها او من اجسام لانها متساوية او متساوية والجنس لا يلائم  
يكون اعم من الفصل ويعرف الفصل حصصا بالفرد الاول لا يتناول الفرد الثاني ولا يكون  
الفصل جامعا ولا بد ان يكون جامعا ولو قال او في الوجود ايضا لكان شاملا للفرد الثاني  
ولتأمل ان يقول اه على ان كل ماهية لها جنس لابد ان يكون لها فصل ولكن اصلها في كل ماهية  
لها فصل لابد ان يكون جنس ام لا معان معهم لابد ان يكون لكل ماهية لها فصل صرح وقال  
بعضهم لا يجب ذلك لان مركب ماهية من الامرين المتساويين والامور المتساوية فانه واحد  
منها او من فصل ولا جنس لها او لها **جوابه** عما يشاركه في الحيوان كالفرس والبغل او  
المعروف بما لا يشاركه من الفرس والبغل والبق وغيره وان كان حيوانا لا اذ ليس  
بنطاق فيكون غير الانسان عما يشاركه في الجنس الذي هو الحيوان **جوابه** لان السؤال بان  
شئ اه يعني اذا اقبل في السؤال ان شئ سو كان المظهر هو المميز المطلق واسا كان او غير فانه  
وكل واحد من الفصل والخاص هو ما عندنا واذا اقبل في فانه كانه المظهر هو المميز الغائي وكان  
الجواب هو الفصل وكون الخاص واذا اقبل في عرصة كان المظهر هو المميز العرفي وكذا الجواب هو  
الخاص وكون الفصل **جوابه** ليميز الانسان اه فانه قلت لا من يكون المراد بالتمييز اما التميز

سائر الفصل  
في فقه

عن

عن جميع ما عد الانسان اه فانه قلت والتمييز عن بعض فانه الاول فرع عن التعريف الفصل المعد  
كالخاص بالنسبة الى الانسان لانه لا يميز الانسان عن جميع ما عداه الا لا يميزه عن الحشرات و  
الفرس والبغل وغيره فانه كانه المراد الثاني وعلل في التعريف الجنس فانه الحيوان مثلا ليميز الانسان  
عن النباتات سواء لا فصل قلت المراد هو الثالث قوله في تعريف الجنس قلت لان قوله فيه لان  
الفصل لابد ان لا يكون عام ماهية المشتركة من الاشياء والجنس كذلك فلا يكون فصلا **جوابه**  
كل اه وتأمل ان يقول ان قوله كل نايد على قياس ما ذكره لان قوله جنس كونه في قوله مقوله اللهم  
ان يقال ان اشارته الى الموضوعين المذهبين الاول اه قوله كل نايد والجنس قوله مقوله والثاني ان  
الجنس هو قوله كل وقوله مقوله وانما يذكر لتعلق به على قوله على كثيرين **جوابه** لا يقال في الجواب اصلا  
فانه قلت لم يقال العرض العام في الجواب اصلا قلت لان المقول في جواب ما هو هو اما بهمة المشتركة  
او لما بهمة المختصة والمقوله في جواب اه شئ وسواء المميز للشئ والعرض العام ليس كذلك فلا يكون  
مقولا في الجواب اصلا **جوابه** العرض اما لازم او مفارق فانه قلت لم قدم في التعريف ولم يفعل بالعكس  
قلت لان الذات الشئ جزء وعرضه فاداه وعرضه الشئ اما يكون بعد تقديمه وحصيل بالاجزاء والاصل  
فكر قدمه عليه فانه قلت لم قدم اللازم من العرض على المفارق منه ولم يفعل بالعكس قلت لان مفهوم اللازم  
وجوده ومفهوم المفارق عدى والوجود مقدم على العدم ولا جبره كقدمه عليه واحدهما اه فانه قلت  
ان العام كل واحد من العرض اللازم والعرض على المفارق الخاص والعرض العام غير ما يميز واللازم  
ان يكون الكلليات سبعة وهي النوع والجنس والفصل والعرض اللازم الخاص والعرض اللازم العام والعرض  
المفارق الخاص والعرض المفارق العام والمشهور ان الكلليات خمس لاننا قد قلنا ان المراد يكون  
تلك الكلليات خمسة انها كذا النسبة الاولى والابنية فذكر كونها سبعة بالنسبة الثانية فانهما  
عليها خمس النسبة الاولى وان كانت سبعة بالنسبة الثانية **جوابه** وان لم يخص كل واحد اه فانه قيل  
لم قدم الجنس الخاص على العرض العام ولم يفعل بالعكس قلت لان مفهوم الخاص وجوده ومفهوم  
العرض العام عدى والوجود مقدم على العدم ولا جبره كقدمه عليها **جوابه** فانه هذه التعريفات

جنس

الكلية  
الخاصة  
الجنس  
النوع

كل سبعة



أه كانه اشارة للمعروف سواء بقوله انما قال المصنف في تعريف هذه الكلمات الخمس ويرسم ولم يفسر  
وغيره ما لا يوافق متاويهاه ان يكون تلك التعريفات باللونين والتعريف باللونين تعريف خارج  
والصريح بالخارج رسم ولا يرسم ولا يرسم ولا يرسم الا ان المناسب له سواء اشارة المرسوم  
كذلك في تعريفات رسوم الكلمات الخمس بانها مدرواه بل الاول ان يكون تلك التعريفات  
مدرواه الكلمات المذكورة لانه تلك المفهومات مفهومات اعتبارية لا مفهومات حقيقة ولا عقايق  
لها وراي تلك المفهومات في اعتبارها المعتبر فكون مدرواه لا رسومها التي اعلم حقيقة لها لا يوجب  
العلم ان تلك المفهومات رسومها يتوقف ان يكون وراء تلك المفهومات ماهيات ملزمه صلت  
متاوية لها وكون تلك المفهومات مدرواه لا يتوقف علمنا بكونها ما هي من متاوية لها ولا كلاهما  
غير مفهوم القول الخارج اه فان قلت لم قدم المصنف الكلمات الخمس على القول الخارج ولم يفسر بالعكس  
لان الكلمات جزء من القول الخارج لان القول التام مركب من الجنس والفصل القريبين والحد الناقص  
مركب من الجنس البعيد والفصل القريب ويبرز فكر الجزء مقدم عليه القول لما فرغ المصنف من بيان الكلمات  
الجنس الى النوع والجنس والفصل والمظاهر والعرض العام شريع الآن في قوله انما قال المصنف عن  
التعريف فان قلت لم قدم المصنف تلك القول الخارج على القول التام لان القول التام تصور المحقق في  
المصور مقدم على التصديق احد ما قول الخارج اه فان قلت لم سمي قول قلت لان مركب  
في اللغة القول الخارج مركب ولا يرسم ولا يرسم ولا يرسم ما هي من الاشياء فان الحيوان  
الناطق سمي ما ساء الاشياء وكذا سمي للحد من المعلوم وغيره والاخرجه فان قلت  
لم سمي هذا لانه لحيوان الفيل من شئ غلب علمه ولا يرسم ولا يرسم مع عدم اعتبار الحكم  
وسواء سمي او لا اخرجه باسما كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب موصلا الى المظهر  
اي انما انظر الى المظهر الذي اذا ذكره كان او لم يكن تصور كالحياة والاشياء وغيره ما  
للمظهر البشري اه انما لم يفسر ذلك انما ذكره كانه اذا ذكره تصور كالحياة والاشياء وغيره  
وفاخره ما ذكرناه فان كان الاول فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم اه فان قلت لم قدم

المصنف على الرسم ولم يفعل بالعكس والقياس مع ذكره لا الرسم بالعرضات والحد بالاشياء  
والاطلاع على التعريفات اسهل الاطلاع على التعريفات قلت لان مصنف الحد الذي سئل التام بكون ماهية  
الشئ كونه خلاف الرسم فانه لا يوفق شانه ولا بل قدم علمه والحد قوله ان علم ماهية الشئ اه اي  
وهو ما يكون به الشئ فذكر الشئ كالحياة الناطق بالنسبة الى الانسان فان الانسان كونه انسانا بالحيوان الناطق  
وعرفه كونه الناطق علم ماهية الشئ يخرج الرسم اه وانما ان سئل لا من ان يكون بالاولى على  
ماهية الشئ اما لا لا سيما تام ماهية او اعم من ان يكون تام ماهية الشئ او بوجه ما فان كان الاول لم يكن تعريف  
لحد جامع لخروج الحد الناقص عنه لانه لا يحد علم تام ماهية الشئ بل علم ماهية الشئ كما انما كان انما لم يكن فذكر التعريف  
ما سئل قوله الرسم فيه لانه علم ماهية الشئ هو ما فهم الا انما يقال التعريف للحد التام لانه علم  
نفسه اه لان الحد سئل له علم ماهية الشئ وكذا علمه قوله علم ماهية الشئ فلا يلزم التسلسل  
لانشاء التسلسل كما ان وجود الوجود نفس الوجود لانه الوجود كونه الشئ في الخارج ووجود  
الوجود كونه الشئ في الخارج ايضا من جنس الشئ وفصل القريبين اه الى الجنس القريب هو  
الذي لا يكون محله جنس بل كانه محله نوع والعصل القريب هو الذي لا يكون محله فصل فان قيل انما تسلسل  
الحيوان الناطق للحد التام غير جائز لان الحد التام قسم من القول الخارج من العلم والاحوال الناطق  
معلوم ليس علم فاعلم مبان للمعلوم ومبان الشئ لا يجوز ان يكون قسما من العلم فالاول ان تسلسل الحد التام  
بالادراك المتعلق بالحيوان الناطق فليست محتملة ان يكون العلم الذي وقع موزع القسمة بمعنى المعلوم فليست  
انما تسلسل الحد التام على الحيوان الناطق مجازا مرسله تسلسل باسم المتعلق الذي سئل اولاد كانه بالحيوان  
الناطق فان قلت ان التسلسل للحد التام بالحيوان الناطق ليس جائزا لانه لحد التام قسم من القول الخارج  
الذي هو قسم من العلم لانه قسم القسم قسم من الحيوان الناطق من قبيل المعلومات لان قبيل المعلوم  
وكذا التسلسل في الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص قلت محتملة ان يكون المراد من العلم الذي هو  
موزع القسمة هو المعلوم مجازا من قبيل فكر المسبق منه واداء المسبق فليست محتملة ان يكون تسلسل الحد التام  
بالحيوان الناطق سمي بمتعلق الذي هو المعلوم باسم المتعلق الذي هو العلم فانه لحد التام في الحقيقة



هو العلم بالجنس والفصل القريبين بالحد العام يكون مجازا  
 والحد هو الذي يكون تحت جنس كالحكم فانه جنس وسوطيوان  
 هو الذي يكون تحت جنس كالحكم فانه جنس وسوطيوان  
 على القديمين نوع في الدعام والعبور وغيره لا يوافق في الفرس وغيره وانما هو الذي يكون  
 واستقام انما يوجد في الاشجار والفكر بالبحر لا يوجد في غير الانسان لما فرغ من بيان القول  
 انما هو في شرع الان في بيان الحق وجه القضايا فانه قلت لان المص غير فرغ من بيان قول انما هو  
 في شرع بيان الحق التي هي القياس بالشرع في بيان القضية التي هي جزء القياس لم بعد الفراغ من بيان القضية  
 في شرع بيان الحق قلت ان الشرع في بيان القضية شرع في بيان الحق لان الشرع في الشيء انما يكون بالشرع  
 في الشيء من اجزاء فذكر الشيء فيكون الشرع في بيان القضية شرع في بيان الحق والقضية قول يعجز  
 اه فانه قلت لم تقدم المص القضية على الحق ولم عمل بالعكس قلت لان القضية جزء من الحق والحق مقدم  
 على الكل طعا فقدمه وضعا لوافق الرفع الطبع والقول سول كراه فانه ان اطلاق القول على المركب  
 الملتصق والمركب المحقوله او معتقدها او معتقدها في احد ما مجازا في الاخر قلت ان اطلاقه على ما  
 فيها عند البعض فيكون مشتركاً ومعتقده في المعنى وجزاؤه للفظ عند البعض وجه القضية  
 لما فرغ من بيان تعريف القضية الان في بيان قسمها الاقامه فانه قلت لم تقدم تعريف القضية على التعيين  
 قلت لان معرفة انقسام الشيء انما يكون بعد معرفة فكر الشيء فانه قلت لم تقدم المص القضية الكلية على  
 القضية الشريطية قلت لان مفهوم الكلية ومفهوم الشريطية عددي والمفهوم مقدم على العدد  
 ولان الكلية جزء من الشريطية والجزء مقدم على الكل والا فالقضية شريطية اه اى سوله كان  
 المحكوم عليه وبه قضيتين او يكون احدهما مغاير والاخر قضيتين وفيه نظر وجه النظر ان يقال  
 ان تعريف الكلية والشريطية منقوض بكوننا لسلوة الناطق ينتقل على قدميه وقلنا ان يد عالم يتاوه زبد  
 ليس به عالم وغيره فكرها عمليات مع ان اقرها التي هي المحكوم عليه والمحكوم به ليست تعرفان فيكون  
 يعرف الكلية بامعنا ولا يعرف الشريطية بانها ولكن يمكن ان يقال ان المراد بالمفهوم في هذا المقام اعم من  
 القوة وسال المفهوم بالعمل والمراد من القوة هو الذي يمكن التعبير بلفظ مفرد كقولنا الموضوع تحول

ملاحظة

وفكر في القضية المذكورة في صورة التقصير كذا فان اطرافها وان لم يكن مفردات الفصل كذا  
 بالقول انما يمكن ان يعبر بالفاط مفرده فان قلت لم تقدم الشريطية المسئلة على الشريطية المنفصلة من  
 قدم الشريطية المنفصلة الموجبة على الشريطية المنفصلة السالبة قلت انما تقدم الاول لان مفهومها وجوده  
 مقدم على العددي فاما قوله كقولنا ليس انما يكون هذا الانسان اسودا ولا تباها فان لم  
 به سلب السالبة بين كونه الانسان اسودا ومن كونه كاتبا لا يجوز ان يكون اسودا وكاتبا وان لا يكون اسودا  
 ولا كاتبا بل كان اسف في الجزء الاول اه لما فرغ من بيان القضيتين شرع الان في بيان جزء  
 الكلية والشريطية معاً والجزء الاول اه فانه قلت لم تقدم الجزء الكلية على الجزء الشريطية كما هو تقدم للكل  
 على شيء يستلزم بعدم الجزء عليه والنسب التي يرتبط اه ان السطوة للمفهوم على الحكم عليه  
 والمحكوم به نسبة كلية اه او مورد الاجاب والسلب ولم يذكر المص الجزء الاخر اه  
 لانها مشهورة بكونها من الطرفين اقول ينقسم القضية اه اقول لما فرغ من تعريف القضية  
 شرع الان لاسمها بالجمعية او بالاسم البتة ثانياً فقال والقضية اما موصاه فان قلت ان تعريف  
 للجمعية والاسم مقتوض بالقضايا الكافية كقولنا الانسان حمار لاني من الانسان لم يولد وغيره  
 فانه الاول جمعية والثاني سالبية مع ان شرطها لا صدق على الاول بكونه سالبية و  
 على السالبة تعريف للموصه ولا يكون التعريفان مطروحين ولا متكسرين وايضا مقتوض بالقضية الشريطية  
 الموصه والسالبة وانها لا يقال في الموصه الموضوع تحول او في السالبة الموضوع ليس تحول بل يقال  
 التقدم تال والمقدم ليس تحول فلما يكون ذلك التعريفات جامعا قلت لعل هذا التعيين ليس لطلق  
 القضية بل للقضية الكلية الصادرة لان هذا الجواب بناء على مفهوم القواعد في هذا الدليل الفني  
 اقول يمكن ان يجاب عن البعض الاول بان يقال ان المراد ان يقال الموضوع تحول ما يكون كذا في اللفظ  
 سوله كان كذا في نفس الامر ولا يكون فتناول التعريف المذكور القضايا الكافية فلا يرد ما ذكره  
 كلاهما من القضية للجمعية اه لما فرغ من تعريف القضية السالبة للموصية والسالبة  
 شرع الان في تعريف القضية الجمعية والسالبة للموصية ومحصورة ومطلبة فانه قلت







لفظ قد المفيد للحيثية الحكم لان الكليتين قد يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فلو كان انسانا كانت بالامكان  
 ولا شيء من الانسان كاتب بالامكان والحيثية قد يمتد ما احدهما صادقا والاخر كاذبا **قال** فلو  
 من تلك الاصطلاحات **قال** ما فرغ من بيان التناقض في الموضوعين والمحمولين سرعة الاشارة به  
 العكس فقال العكس **قال** ولو قال المص العكس عبارة عن جعل الجزء الاول اه او قول يمكن ان يجاب عن  
 النظر في اشارة المراد من الموضوع والمحمول المافوقين في تعريف القياس هو الموضوع والمحمول في الذكر  
 لانه نفس الامر والحققة ولا شك انه جعل في العكس الموضوع في الذكر محولا والمحمول في موضوعا فلا بد  
 ما ذكرتم من السواء **قال** لانه ما هو الموضوع لا يصير محولا اه او قول ما هو موضوع في قولنا مثلا كل  
 انسان حيوان وفي قولنا لا شيء من الانسان حيوان جزوات الانسان ايجزوا وعده وما هو محمول في تعريف  
 القولين هو مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان في العكس الذي هو بعض من الحيوان انسان فلا شيء  
 من الحيوان ذات والموضوع محولا ولا مفهوم المحول موضوعا لان الذات لا تقع محولا والمفهوم  
 لا يقع موضوعا بل الموضوع في الاصل والعكس هو الذات الموضوع في الاصل هو  
 مفهوم الانسان في العكس هو مفهوم الحيوان او الحيوان **قال** ولكن قلنا في تعريف الموضوع محولا  
 والمحمول موضوعا **قال** لكن خرج من التعريف اه او قول لانه لا جعل في الموضوع محولا ولا المحمول  
 بل جعل مقدمه تالما والتالما مقدماته يكون مع العكس فاجبا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد  
 من الموضوع والمحمول هو الجزء الاول والجزء الثاني مجازا من قبل فلو كانا واردة العام فلا بد  
 ما ذكرتم **قال** مع قول المص والتكذيب لا يكون الاخطاء **قال** يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان  
 فكر القوة انما يكون اذا كان على الحقيقة وليس كذلك بل على سبيل التخليب بان يقال المصطلح  
 على بقوله الكذب جعل كانهما اقسام في العكس فلا بد ما ذكرتم من لزوم الخطاء **قال** لا يلزم ان  
 يتعكس كلياته فانه قلت لم قال لا يلزم ان يتعكس كلياته قلت لانه الموضوعية الكلية تنعكس بوجوه  
 كلية في بعض الصور كما اذا كان موضوع مساويا للمحمول كقولنا كل انسان ناطق فكل ناطق انسان  
 وفي بعض الصور كما اذا كان بعض الحيوان انسان معه قولنا كل حيوان انسان والارزم صدق

دون محسوس حيوان انسان

الافضل على افراد الامر ولا جعل في قوله لا يلزم **قال** لا يلزم ان يعكس من سواه **قال** لانه الموضوعية  
 الكلية يمكن في بعض الصور موضوعية كلية كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان وسلك موضوع  
 جزئية في بعض الصور كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان والحيثية اعم من الموضوعية الكلية  
 وصدق الافضل بوجه الامر فيلزم ان يعكس الموضوعية الجزئية وفي الموضوعية الكلية لا الموضوعية  
 الكلية فان عكس البعض لانها وبوجه الموضوعية الجزئية وفي الكلية **قال** يلزم صدق الافضل  
 على كل الامر وهو **قال** لانه الامر صادق على كل افراد الافضل فلو صدق الافضل على كل افراد  
 الامر لزم ان يكون متساوينا فلا يكون اعم لعمتها ولا الافضل افضل **قال** فيكون بعض الحيوان  
 انسان اه او قول لانه اذا كان الانسان صوتا فلا يخ من ان يكون كل الحيوان انسانا ويكون بعضه  
 على كل ما يلزم ان يكون انسانا هو المظهر **قال** والاولى في التعليل اه **قال** فانه قلت لما كان هذا  
 التعليل اول من التعليل الذي ذكره المص قلت لان هذا التعليل على صورة القياس الاستثنائي البديهي  
 الانتاج خلاف التعليل الذي ذكره المص فانه على صورة القياس الانتاج الذي يبين الانتاج  
 فيصدق ليس بعض الانسان الحيوان لانه اذا تضمن الحيوان على افراد الانسان فلا يخ من ان يتنفي  
 الانسان على كل افراد الحيوان او عن بعضها وعلى كل التقديرات **قال** يلزم قولنا ليس بعض الانسان  
 حيوان **قال** وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خطأ اه او قول لانه اذا صدق كل انسان حيوان  
 بطل ليس بعض الانسان حيوان لان صدق الموضوعية الكلية بوجوب كذب السالبة الجزئية فاني قولنا  
 لا شيء من الحيوان بانسان لانه لازم له وكذب اللازم يستلزم كذب المازوم والا كذب قولنا لا شيء  
 من الحيوان بانسان صدق قولنا بعض الحيوان انسان والالزم ارتقاء المتناقضين وسوء فيلزم  
 البطل **قال** لا شيء من الانسان بانسان وسوء اه او قول لانه وهذه الحالة لا يخ من ان يلزم من صورة فكر  
 القياس او من مادية والاولى في بعض الصور فتوجب شرط الانتاج الذي هو الجواب الصغير  
 كلية الكبرى فتعين فكر الحالى الى ما يلزم مادة فكر القياس والناج من ان يلزم من الصغير او من الكبرى  
 والاولى في لانه الصغير معروفه الصدق فتعين الثاني من يلزم الحال من الكبرى فكون الكبرى محال

محم  
 لانه اذا صدق كل  
 انسان حيوان بطل  
 بعض الانسان حيوان

0



لأن المستلزم للحال محال وانما بطلان الكبرى ثبت المدعى الذي سوف نقضه قار هذا خلفه **قوله**  
 صدق الموجبة للرؤية التي قولنا بعض الحيوان انما صليتم كذب السالبة الكلية لان بعضها **قوله**  
 وقد كان الاصل لا يشترط في الجواب ان هذا خلفه **قوله** وانما بطلان بعض العكس لان على الشيء لا يتم له  
 وبطلان الا ان يوجب بطلان المذموم والاذم وبطلان المذموم بدمه اللانم وسو محال ينتج من الكل  
 الاول بعض الانه ليس انما وسو محال وهذا محال اما المذموم من صورة ذكر القياس او من ما و  
 لا يجوز الاول تضمنها لانه يوجد شرط الانتاج الذي هو الجواب الصغير وكلية الكبرى فتعين الثاني فلا  
 اما الاول يلزم ذكر الجواب من الصغير او من الكبرى والثاني لان الكبرى صالحة مع بعض الاول فكون بعض  
 العكس لان المستلزم للحال محال وانما بطلان الصغير صدق نقيضه الذي هو العكس وسو المدعى **قوله**  
 وانما صدق فكون لنوعها **قوله** ان كانا اشارة الى جواب سواله مقدم وسو يقال لم يقل المصنف  
 انه عكس ولم يقل لا ينعكس فاجاب بانها عكس لان السالبة الجزئية في بعض الصور ومن  
 البعض الآخر ولا جمل فذكره لانه لا يلزم **قوله** اول المطلق لا يلزم من الكلمة الاصطلاحات المنطقية  
 المذكورة القياس **قوله** قلت لانه الوصول لا المطلوب التصديق المطلوب من هذا الفهم فكون  
 القياس ما لا يتم المطر فيكون هذا المطر الاعلى **قوله** فكل عكس المستوي **قوله** ان وسو ان كل المحمول موضوعا  
 والموضوع محمول قولنا بعض الحيوان انسان **قوله** وعكس بعض **قوله** ان وسو ان كل بعض الموضوع  
 محمول وبعض المحمول موضوعا قولنا ما ليس لحيوان ليس بانسان **قوله** فكل محترز به عن الاستقراء  
 وسو ان يستدل بثبوت الحكم عليه الجزئيات على ثبوت الكليات قولنا كل جسم اما ذات او نبات  
 او مقدار وكل واحد منها مستحيز فكل جسم مستحيز وقيل الاستقراء هو الحكم على شيء لثبوت وجوده  
 تام وناقض والاول هو الذي يمكن تتبع جميع اجزائه والثاني ان الاستقراء الغير التام ما لا يمكن  
 جميع اجزائه كما يقال كل صواب محركة فكل الاسفل عند الصنع لانه انما انسان او فرس او صيوان او حمار  
 او غير ذلك وكل منها محركة فكل الاسفل عند الصنع فكل صواب محركة فكل الاسفل عنده ولكن مختلف  
 هذا المثلولة ان لم يستقر بعض جزئياته كما حكم ان التماس حركة فكر الاعلى عند الصنع مع انه

المتن  
 العكس  
 فرق بين  
 من حيث  
 من حيث  
 من حيث  
 من حيث

صواب

صواب **قوله** والتبيل وسو ان يستدل بثبوت الحكم لا عند الكليات على ثبوت كل اجزاء الاستقراء  
 كما نظام الحكم قولنا السماء حارة قياسا على البيت لانها مشتركة في التثبيت وبيان  
 العمل سو اثبات الحكم على الجزئيات بثبوت لثبوت في جزء آخر لعل جماعته كما يقال انما افضل من غيره  
 ولعل فيكون بطلان افضل منه لو جرد العلم منه ايضا وقد يمكن التخلل منها بان يكون افضلية  
 زيدا لا جمل بل للصدق الاخرى لا توجد في بطلان القياس بعينه **قوله** انما في المصنف  
 عن القياس شرع الا في تقييده فان قلت لم يدم التعريف على النعم ولم ينعزل بالعكس  
 قلت لان تقسم الشيء انما يكون بعد معرفة الشيء ولا جمل فذكره عليه لانه ان لم يكن  
 عينه النعم ولا تقييدها مذكورة في القياس بالفعل فهو اقتران فان قلت لم يدم القياس الا في  
 على القياس الاستثنائي مع ان مفهوم القياس الاستثنائي وجوده ومفهوم القياس الاقتراني  
 عدى والوجود مقدم على العدم لشرطه قلت نعم الحال ما ذكرته الا ان القياس الاقتراني  
 اكثر في الاستعمال من القياس الاستثنائي ولا جمل فذكره عليه **قوله** اعلم ان الحد المشترك  
 من مقدمين القياس فصاعدا يسمى مدا ووسطا فان قلت لم يدم الحد الا وسطا على الحد الاخر  
 الذي هو موضوع المطر وعلى الحد الاكثر الذي هو محمول المطر لم ينعزل بالعكس قلت لان الحد  
 الاوسط مشترك بين مقدمي القياس ولا جمل فذكره عليه **قوله** خلاف الموضوع والمحمول فانها  
 لا يشتركان وقد مر ما لها **قوله** ان كل صم مؤلف وكل مؤلف محدث وهو ان كانت الشئ  
 طالع فانها مؤبودة **قوله** وموضوع المطر **قوله** ان قلت لم يدم الموضوع على المحمول قلت  
 لانه المراد من الموضوع الذات ومن المحمول المفهوم والذات مقدم على المفهوم فكون الدال  
 على الذات مقدما على الدال على المفهوم **قوله** في الاعلى **قوله** فان قلت لم يدم الاغلب ولم ينظر  
 على اطلاق قلت لانها قد يكونان متساويين فكل انسان صواب وكل يابلق صوابا فكل انسان مطلق  
 فانه الانسان والناطق متساويين **قوله** في المصنف **قوله** وعند السالف **قوله** ان قلت لم يدم  
 الاقتران المذكور على الهيئة المذكورة قلت لانه الاقتران المذكور على الهيئة المذكورة بسبب

موضوع ذات  
 محمول مفهوم

OPV



الهيئة المذكورة والسبب مقدم على السبب والاشكال اربعة فانه قلت لم تقدم  
 الشكل الاول على ما هو وقدم الشكل الرابع على الثالث وقدمه على الثاني والمص قدّم الشكل  
 الاول على الثاني والثالث على الثالث قلت اما تقديم الشكل الاول على غيره فلكونه على النظم  
 الطبع عندهما واما عدم الشكل الثالث على الثاني عنده فلا يشترك مقدمته في الاشتراك  
 الذي هو الموضوع واما تقديم المص الشكل الثاني على الثالث فلا يشترك الاول في الشرف  
 مقدمته التي هي الصغرى في فكر الحد الاوسط تحولا فيها وقدم الشكل الثالث على الرابع  
 كما الرابع من الطبع وايضا كما يتحقق الاختلاف في النتيجة للجزء والاختلاف  
 في النتيجة للجاب والسلب يلزم القياس في السلب نتيجة وان كانت النتيجة هي السلب لم يكن  
 الايجاب نتيجة له لانه القسم يقتضي ان يكون ستة عشرة اه اي وهو حاصل  
 من ضرب الصغرى الرابع في الكبرى باب الرابع الموصية الكلية والموصية الجزئية والسالبة  
 الكلية والسالبة الجزئية فحصل من ضرب الرابع في الرابع ستة عشر ضربا الضرب الاول  
 اه قلت لم تقدم الضرب الاول على الثاني والثالث على الثالث والرابع على الرابع قلت  
 لانه الايجاب والكلمية اشرف وكذلك الثاني سواء كانت الجملة الصغرى والمتصلة كبرى اي  
 كقولنا كل انسان حيوان وكلما هذا الشيء حيوانا فهو سم سمح من معدنين المقدمتين اللتين  
 اولها متصل والاخر متصل كل ما كان هذا الشيء انسانا كان سمما القياس القياسي الثاني  
 مركب ما يما من مقدمتين احدهما شرطية والاخر وضعية احدهما اثبات الاول فيه اي  
 معنى احد جزئي الشرطية ليلزم لانه ان كانت المقدمة الاخر

وضع احد جزئها يلزم وضع الجزء الاخر

وان كانت تلك المقدمة

جزئها يلزم دفع

الجزء الاخر تحت

هذا هو القياس القياسي الثاني  
 المركب ما يما من مقدمتين  
 احدهما شرطية والاخر وضعية  
 احدهما اثبات الاول فيه اي  
 معنى احد جزئي الشرطية ليلزم  
 لانه ان كانت المقدمة الاخر

هذا هو القياس القياسي الثاني  
 المركب ما يما من مقدمتين  
 احدهما شرطية والاخر وضعية  
 احدهما اثبات الاول فيه اي  
 معنى احد جزئي الشرطية ليلزم  
 لانه ان كانت المقدمة الاخر



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>